



جانب من الحضور.

الآن، فلا دليل على ذلك حقاً، لكن من ناحية أخرى من الجلي ان الرئيس عرفات كان عرضة لضغوط رأي عام داخلي لا يمكنه اهماله، فبين الفترة الممتدة من نهاية ايلول ٢٠٠٠، بداية الانتفاضة، الى نهاية شباط ٢٠٠١، أي خمسة أشهر، قتل واستشهد ما يزيد على ٣٠٠ فلسطيني اضافة الى مئات الجرحى، وهذا قبل حصول أول عملية ضد مدنيين في الداخل في ٤ آذار ٢٠٠١. ان إيقاف الانتفاضة بعد هذا العدد من الشهداء والجرحى كان من غير الممكن دون المخاطرة باضعاف أو حتى فقدان الشرعية الداخلية، إن تم دون انجاز ما على الصعيد السياسي. ومع استمرار سقوط الشهداء والجرحى، لم يعد في الامكان التراجع بعد ذلك، لقد وضع الرئيس عرفات حياته السياسية ومصير السلطة الفلسطينية على المحك بهذا السلوك، ولكنه أيضاً ضمن تأييد شعبه، أحد أهم عناصر القوى الداخلية، فهي إذا مقيضة، وها هي الأحزاب والفصائل، بما في ذلك الاسلامية منها، تطالب برفع الحصار عن الرئيس عرفات حتى لو كان ذلك من باب احراج البعض.

وبعد، فلعل الخطأ الرئيسي للرئيس عرفات كان الأول، أي قبوله الدخول في مسار غير محدد واضح المعالم مرهون بمبازين القوى في غير صالح الفلسطينيين، لكن هذا يعيدنا للسؤال الأول حول الخيارات، هل كان من المفضل عدم الذهاب الى مدريد على افتراض ان نتائج مدريد ستكون تختلف جذرياً عن أوسلو؟ هل كان من الممكن أن يشكل الطريق المسدود خياراً من ناحية سياسية؟ هل الطريق المسدود برنامج سياسي يمكن للأحزاب والفصائل اقتناع الجمهور به؟ هل استمرار الاحتلال، سواء قبل مدريد أو حالياً، أفضل من أية اتفاقيات مرحلية قد تستمر لفترات طويلة؟ وهل يمكن المراهنة على المستقبل المفتوح لأي غرض من الأغراض؟

الورقة الثالثة: «استعصاءات مسار أوسلو على ضوء تجارب حركات تحرر واتفاقيات حلول دولية معاصرة»

داوود تلحمي / كاتب وصحفي / عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في بحث مستفيض له في التجارب التاريخية يحاول عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية داوود تلحمي الإضاءة على مشكلات عملية أوسلو.

يستخلص تلحمي في بحثه أن العقدين الأخيرين شهدا سلسلة من اتفاقيات السلام وانتهاء الصراعات والحروب الداخلية والخارجية، من جنوب أفريقيا الى جمهوريات يوغسلافيا المتفككة، الى ايرلندا الشمالية، ومؤخراً السودان، وغيرها.

ويرى أن الوضع في جنوب أفريقيا يحمل سمات مشابهة كثيرة للوضع في فلسطين من حيث وجود ظاهرة استيطانية واستعمارية ذات طابع عرقي- ثقافي.

لكن الحل الجنوب / أفريقي، برأيه، وإن كان حلاً نموذجياً يمكن أن يعالج كافة جوانب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ليس واقعياً في منطقتنا في الظروف الحالية، وهو يحتاج الى عملية انضاج طويلة، يفترض أن يساعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ في دفعها الى الأمام.

ويشير إلى أن التجارب الأخرى المعاصرة لحل الصراعات تقوم على أرضيات مختلفة. وإن كانت مشكلة ايرلندا الشمالية تحمل بعض السمات التي يمكن أن تؤشر لنوايا أنصار الاستيطان الصهيوني المكثف في الضفة الغربية، الذين يسعون الى اطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي لها ومواصلة عملية الاستيطان والعمل على

ومفاوضات الحل النهائي بتقلبات السياسة الداخلية في إسرائيل، وبهذا المعنى فإن المسار التفاوضي من بداياته هو أساساً مفاوضات داخلية اسرائيلية حول ما يمكن ان يتفقوا عليه من موقف تجاه الجانب الفلسطيني، ومن بين ما تتفق عليه معظم الأحزاب في إسرائيل على الدور الأمني للسلطة الفلسطينية لا يوجد اتفاق حول الحل السياسي، خاصة النهائي منه، لأنهم غير متفقين بعد على حدود ونهاية المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين التاريخية من ناحية الأرض، ومن ناحية السكان. وأزاء هذا، يمكن القول إنه حتى لو نجحت مفاوضات كامب ديفيد لم يكن مؤكداً أنه كان بإمكان باراك تمرير هذه الاتفاقية داخلياً، اضافة إلى أن باراك أعد نفسه لاحتمال الفشل في وقت سابق للمفاوضات، وأقنع الرئيس كليلنتون بالقاء اللوم على الرئيس عرفات في حال حصول ذلك، وهذا ما تم. وكانت هذه بداية الحملة على الرئيس عرفات، ولكن كان من الواضح سلفاً ان الطرف الأضعف هو الذي سيلقى عليه اللوم في حالة الفشل، كان هذا مرثياً وجلياً ومدركاً بوضوح للعديد من حينه. ربما إذا كان من الأفضل عدم تحديد مدة للفترة الانتقالية، أي ابقاؤها لاتفاق الطرفين ان قررا انه يمكن التوصل الى اتفاق نهائي مقبول لهما، ولكن كان هذا سيجعل مسار أوسلو أسوأ مما كان لأنه كان من المرجح ان ينتهي بالاتفاق المرهلي.

هذه إذا دوامة لا يبدو أن هناك مخرجاً منها، وهي أمامنا اليوم في خارطة الطريق، دولة مؤقتة، ثم مفاوضات الحل النهائي، أي أوسلو ٢.

لكن من جهة أخرى، لا يتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية تحول الساحة الداخلية الإسرائيلية إلى ساحة الحسم. ومن غير الواضح ان هذا قابل للتغيير دون ضغوط خارجية قوية، فقد نجحت إسرائيل في تحييد الضغوط الخارجية عليها، بفضل دعم الولايات المتحدة لها ونفوذ إسرائيل داخل الولايات المتحدة، فأضحى الجميع، عرباً وأوروبيين وفلسطينيين، متفرجين ينتظرون نتائج الانتخابات المتكررة لعل فريقاً مفضلاً أو الفريق الأقل سوءاً قد ينجح. وقد شهدنا خلال العقود الماضية ما يمكن أن يسمى بعولمة السياسة الداخلية الإسرائيلية، أي عولمة الاهتمام بها، ومن الجلي ان الرئيس عرفات لم يكن في وضع يمكن من تغيير هذا المشهد.

اما الخطأ الرابع للرئيس عرفات، فيتمثل في اصراره على الحصول على مقابل سياسي بدل إيقاف الانتفاضة الفلسطينية الثانية.. وكان من السذاجة الاعتقاد ان هذا الموقف سيقبل من قبل الجانب الإسرائيلي، أي منح بدل سياسي تحت ضغط العراك الميداني مقابل ما يسمى بالارهاب، وهذا هو ما زال الموقف حتى الآن. إن ميازين القوى والرأي العام الداخلي في إسرائيل لا يسمح بذلك، إلا إذا تم إيقاع خسائر عديدة في الجانب الإسرائيلي، وفي لبنان تطلب ذلك ١٨ عاماً دون وجود مستوطنات أو مشروع كولونيالي استيطاني في جنوب لبنان. وخلال أول سنة أشهر من الانتفاضة، كان الرئيس عرفات ما زال قادراً على الامسك بزمام الأمور ومنعها من الخروج من يده، وقد حذر بعض مستشاريه أن السلطة لن تتمكن من السيطرة على الأعمال الميدانية ان لم يتدخل ليوقف كرة الثلج المتدرجة، وكان عليه ان يعرف من خبرته الطويلة ان أطرافاً خارجية عربية وغير عربية ستمد أيديها لتمسك بأوراق فلسطينية لاستخدام هذه المقيضة في ساحات أخرى.

لقد كان فقدان السيطرة على الأرض أمراً مرثياً وبيئاً، وإلا لما كانت هناك حاجة لحوارات القاهرة أو أي مكان آخر، أما القول- كما يزال البعض يقول- ان الرئيس عرفات ما زال ممسكاً بزمام الأمور على الأرض حتى

الهدف دون تكلؤ من الطرف القائم بالاحتلال. وهو ما يتطلب ربط كل الصيغ الانتقالية زمنياً والياً بالصيغة النهائية للحل، وعدم ترك الأمر مفتوحاً.

ويخلص داود تلحمي هنا إلى أن اتفاق أوسلو لم تتوفر له هذه الشروط.

لكنه يناقش المرء اذا ما كان من الممكن توفير هذه الشروط في اطار العملية التفاوضية التي جرت، أو مواصلة العمل النضالي حتى تتوفر شروط كهذه. ومن الصعب قراءة التاريخ على أرضية الافتراضات.

«كان اتفاق أوسلو أقرب الى صفقة غير متكافئة، يراهن كل طرف فيها على أن الدينامية الخاصة للعملية المفتوحة (بمعنى أنها غير محددة الهدف النهائي بشكل واضح) يمكن أن تدعم مطالبه وتطلعاته يقول داود.

«وبهذا المعنى، فإن اتفاق أوسلو كان، من الجانب الإسرائيلي، مراهنة على إعادة تنظيم الاحتلال أو السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بأقل قدر ممكن من التكلفة، خاصة على صعيد العبء الإداري والاقتصادي والكلفة البشرية والمعنوية (على صعيد الرأي العام العالمي) في المواجهات. بينما الطرف الفلسطيني في الاتفاق راهن على دينامية أخرى تدفع باتجاه القبول الإسرائيلي اللاحق بفكرة الاستقلال. وهو ما لخصه أحد أبرز المشرفين على عملية أوسلو بالحديث عن احتمال أن يقود الاتفاق، وفق الأداء، الى أي من النهايتين: الاستقلال، أو الكارثة.

ويعد أخطاء اعترف بها حتى بعض المشاركين في عملية أوسلو مثل عدم تضمين الاتفاق بنداً ينص على تجميد الاستيطان وأي تغيير في الوضع القائم في الأراضي المحتلة عند ابرام الاتفاق.

ويشير هنا إلى أن الطرف الإسرائيلي لم يعترف في اتفاق أوسلو حتى يكون هذه الأراضي محتلة، وهو ما جعل الاتفاق، عملياً، يتعامل معها وكأنها أراض متنازع عليها.

ومن هذه الزاوية يدعو تلحمي للتدقيق في الخطوات اللاحقة في اطار السعي الفلسطيني للخروج من الأزمة الراهنة وتفاقم العملية الاحتلالية- الاستيطانية، التي بات الجدار العازل (البناتوستان المسور) رمزاً فجاً لها. «فأي رضا بخطوات اسرائيلية جزئية و«مرحلية» لا ترتبط بتحديد الهدف النهائي، وهو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وانتزاع استقلاله الناجز، يعيد فعلياً انتاج عملية شبيهة بعملية أوسلو، بشكل أو بآخر.

تغيير التركيب الديمغرافي في هذه المنطقة. فتلحمي يرى أن جذور الصراع في إيرلندا تعود الى قرون خلت عندما عمل المستعمرون البريطانيون على تغيير الطابع الديمغرافي لإيرلندا الشمالية باستقدام مستوطنين بريطانيين، يعرف أحفادهم اليوم باسم «البروتستانت».

ولكل ذلك فقد اختار تلحمي النموذجين الأكثر اضاءة للحالة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، ولآليات انجاز الاستقلال وانهاء الاحتلال وهما الناميبي والتيموري أن هناك عناوين رئيسية يمكن التركيز عليها في الحالتين: ١- دور رئيس في الإشراف على عملية إنهاء الاحتلال والتحصير للاستقلال يعود لمنظمة الأمم المتحدة، وان كانت بعض الخطوات الجزئية تجري بين أطراف محددة، لكنها لا تتبعد عن خيمة الأمم المتحدة وعن الاسترشاد والعمل على تطبيق قراراتها.

ويشير هنا إلى عامل الضغط الدولي الممارس على الطرف القائم بالاستعمار وما يلعبه من دور مهم في عملية انضاج شروط التسوية.

٢- تم الاعتماد، في الحالتين، في التنفيذ العملي لقرارات الأمم المتحدة وفي فك الاشتباك بين الطرفين المتصارعين، حركة التحرر للشعب المحلي والقوة القائمة بالاحتلال، على مشاركة قوات دولية في العملية، كما على إشراف دولي لاحق على العملية الانتخابية، خاصة انتخاب الجمعية التأسيسية، التي تضع عادة الدستور الأول للبلد المستقل وتحدد طبيعة الحكم والنظام، وتقوم أحياناً بانتخاب الرئيس الجديد (في حالة ناميبيا).

٣- هناك خطوتان مهمتان في التمهد للاستقلال، استفتاء الشعب حول مصيره، وهو ما جرى في البلدين المذكورين، ثم انتخاب هيئته التشريعية المؤسسة للدولة العتيدة وقيادته التنفيذية، المنتخبة أيضاً.

٤- خروج قوات الاحتلال من البلد شرط ضروري للاستقلال، وان كان هذا الخروج يمكن أن يتم على مراحل متفق عليها في اطار اتفاق إنهاء الصراع، هي في الحالتين قصيرة الأمد.

٥ - في مثل هذا الاتفاق، لا بد من تحديد الهدف النهائي، أي ممارسة الشعب الخاضع للاحتلال لحقه في تقرير المصير، والتأكيد على تمتعه باستقلاله الناجز والسيطرة الكاملة على أرضه وحدوده وثرواته.

٦ - أية خطوات مرحلية أو انتقالية تتم حينئذ في سياق عملية إنهاء الاحتلال، ومدتها الزمنية يفترض أن يتم الاتفاق عليها، أو أن تجري وفق مبدأ الانجاز السريع والمتلاحق لخطة عملية تقود الى الوصول الى